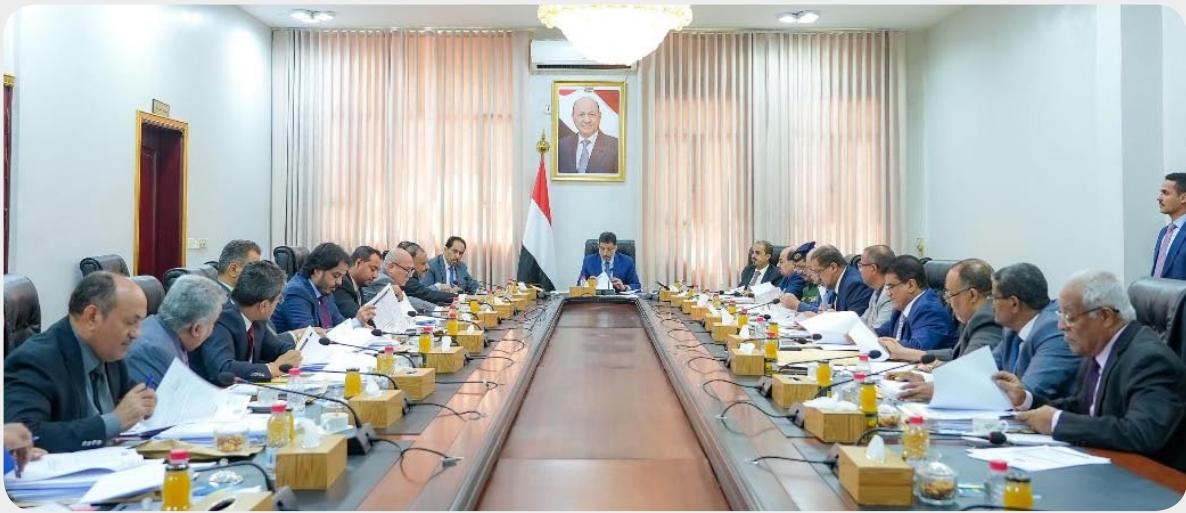


الحكومة تناشد الأشقاء دعم جهود الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي



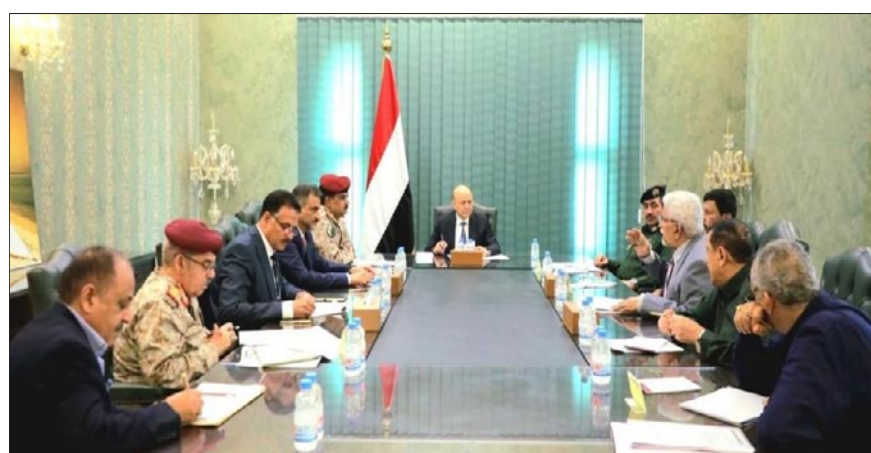
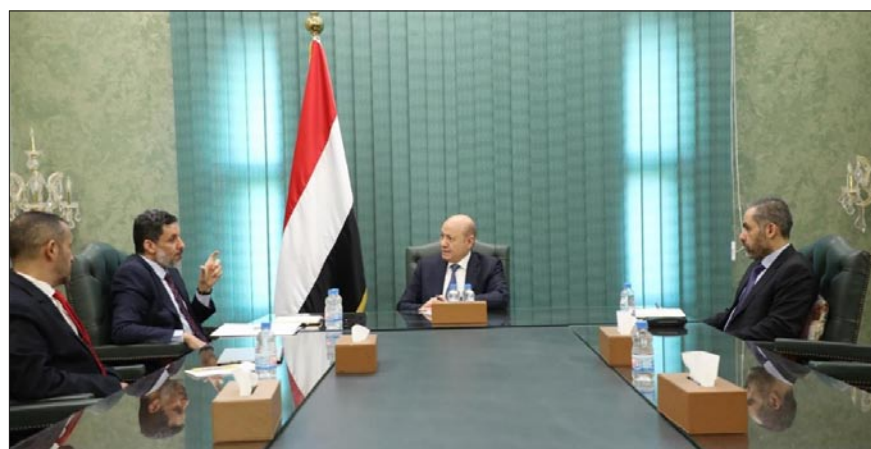
ص 3

إيجاز
 صحيفة اسبوعية تصدر عن شبكة إيجاز الاخبارية
 الإثنين 21 أكتوبر 2024م العدد (68)
www.ejaznetwork.com

الرئيس العليمي يعقد اجتماعات مكثفة لتعزيز موقف العملة تدابير رئاسية لتطبيق خطة الإنقاذ الاقتصادي

خطة الإنقاذ

- تطبيق صارم لترشيد فاتورة الاستيراد
- إسناد جهود البنك المركزي
- ردع المضاربين
- السيطرة على العرض النقدي ومراقبته
- تشديد إجراءات منع تهريب العملة الأجنبية



ص 4 المليشيا الحوثية تضاعف عمليات الجبايات تمويل العمليات الإرهابية



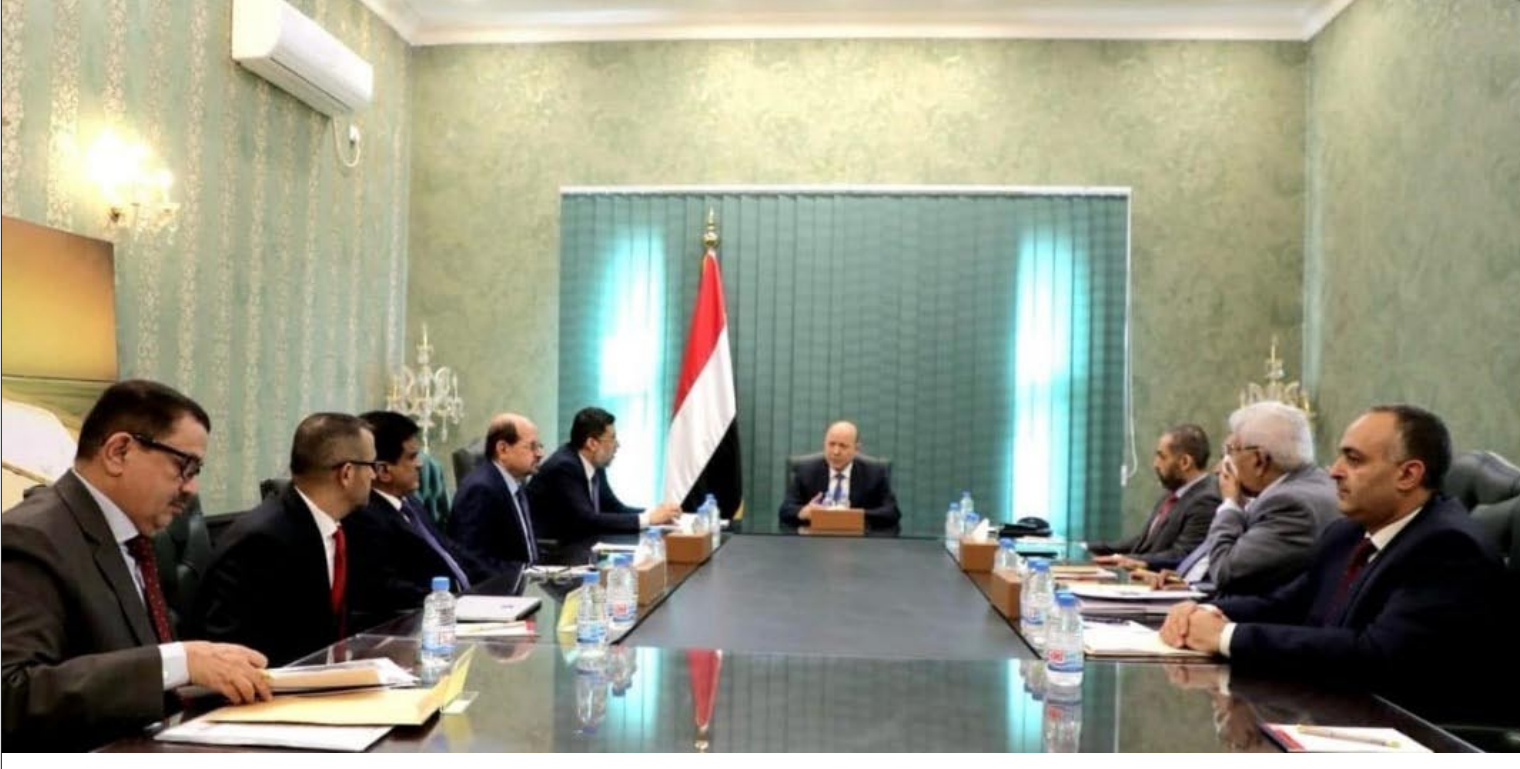
ص 5 اتحاد الكرة 30 نوفمبر موعد انتخاب مجلس إدارة جديد



ص 4 توجيهات حكومية بوقف البناء في الأراضي الزراعية والمحميات والمتنفسات



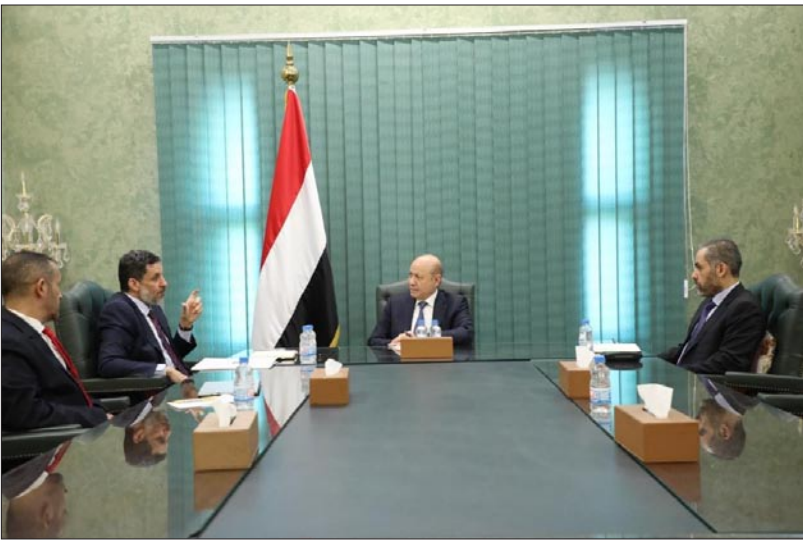
اجتماعات دائمة للرئيس العليمي والفريق الاقتصادي في عدن جهود رئاسية مكثفة لتعزيز موقف العملة الوطنية



التدابير المقررة لمحاصرة عجز الموازنة:

- ردع المضاربين بالعملات
- ترشيد فاتورة الاستيراد
- السيطرة على العرض النقدي
- تفعيل أجهزة الضبط لدعم
- استقلالية البنك المركزي

تشهد العاصمة المؤقتة عدن منذ أيام، جهوداً رئاسية مكثفة لتعزيز موقف العملة الوطنية، وذلك بعد تجاوز الريال حاجز الـ 2000 أمام الدولار الواحد.. ومنذ عودته إلى عدن برفقة رئيس ونائب الفريق الاقتصادي، عقد الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة، سلسلة اجتماعات معلنة وغير معلنة مع لجنة إدارة الأزمات الاقتصادية والإنسانية والفريق الاقتصادي، واللجنة الأمنية العليا، كرست جميعها لهدف واحد هو احتواء تدهور العملة.



توقف الصادرات النفطية، وارتفاع أسعار الشحن البحري وتداعياتها الكارثية على الأوضاع المعيشية التي فاقمتها الهجمات الإرهابية للمليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني. كما استمع الاجتماع إلى تقرير حول أعمال لجنة إدارة الأزمات خلال الفترة الماضية، وعرض حول التحديات التي تواجهها شركة الخطوط الجوية اليمنية، جراء استمرار المليشيات الحوثية باختطاف عدد من طائرات الشركة، ومصادرة أموالها والمخاطر المترتبة على الناقل الوطني من تلك الممارسات التعسفية. وناقش الاجتماع السيناريوهات الاقتصادية والإنسانية القائمة والمحتملة، والسياسات والتدابير اللازمة لإنهاء التشوهات النقدية وضبط أسعار الصرف، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والخدمي، والسعي، وتحسين وصول الدولة إلى مواردها العامة، وضمان استمرار الوفاء بالتزاماتها الحتمية، والمضي في إصلاحاتها الشاملة المدعومة من المجتمعين الاقليمي، والدولي.

والمغربيين الدكتور شائع الزداني، والنقل الدكتور عبد السلام حميد، والنقط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي، ونائب محافظ البنك المركزي الدكتور محمد عمر باناجة، ونائب رئيس الفريق الاقتصادي عثمان الحدي، ونائب وزير المالية هاني وهاب، ورئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية الكابتن ناصر محمود.

إيجاز متابعة خاصة

ودشن الرئيس العليمي، اجتماعاته في هذا الشأن، بقاء لجنة إدارة الأزمات الاقتصادية والإنسانية برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور احمد عوض بن مبارك. وضم الاجتماع، رئيس الفريق الاقتصادي حسام الشرجبي، ووزراء الخارجية وشؤون

ووزير الدفاع رئيس اللجنة الأمنية العليا الفريق الركن محسن الداغري، وعضاء اللجنة وزير الداخلية اللواء ابراهيم حيدان، ورئيس جهاز الأمن القومي اللواء احمد المصعبي، ورئيس هيئة الاستخبارات العسكرية والاستطلاع الحربي اللواء الركن احمد اليافعي، ووكيل جهاز الأمن السياسي اللواء نور الدين اليامي، والعميد الركن عبدالحكيم شايب مقرر اللجنة الأمنية العليا. وذلك بحضور وزير الدولة محافظ محافظة عدن احمد لمس، ونائب رئيس مجلس إدارة البنك المركزي اليمني الدكتور محمد عمر باناجة، ومدير شرطة عدن اللواء مطهر الشعبي.

وناقش الاجتماع، عدداً من الملفات، والموضوعات الأمنية والعسكرية، ووجود تعزيز الأمن والاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، و الاستحقاقات المطلوبة لمواجهة مخططات المليشيات الحوثية الإرهابية، والتنظيمات المتخادمة معها. واطلع الاجتماع من وزير الدفاع والداخلية، ورؤساء الأجهزة المعنية إلى تقارير حول الملفات المطروحة على جدول الاجتماع، والإجراءات المتخذة بشأنها على مختلف المستويات.

وشدد في هذا السياق على الدعم الكامل للبنك المركزي، واستقلاليته في إدارة السياسة النقدية، وتحمل الجهات المعنية مسؤولياتها الكاملة في انفاذ سياساته المصرفية، وردع المضاربين بالعملات، والرقابة الصارمة على أسعار الخدمات، والسلع الأساسية. وثمن فخامة الرئيس عالياً الدعم الاقتصادي والإنساني والإنساني من جانب الأشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، الذي كان له الدور الحاسم في استمرار وفاء الدولة بالتزاماتها الحتمية، والتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب اليمني.

وأيضاً الماضي، عقد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، اجتماعاً طارئاً باللجنة الأمنية العليا، وذلك في إطار جهود المجلس لتعزيز الأمن والاستقرار، وتيسير جهود الحكومة، والبنك المركزي في إدارة الأوضاع الاقتصادية، والخدمية، والمالية.

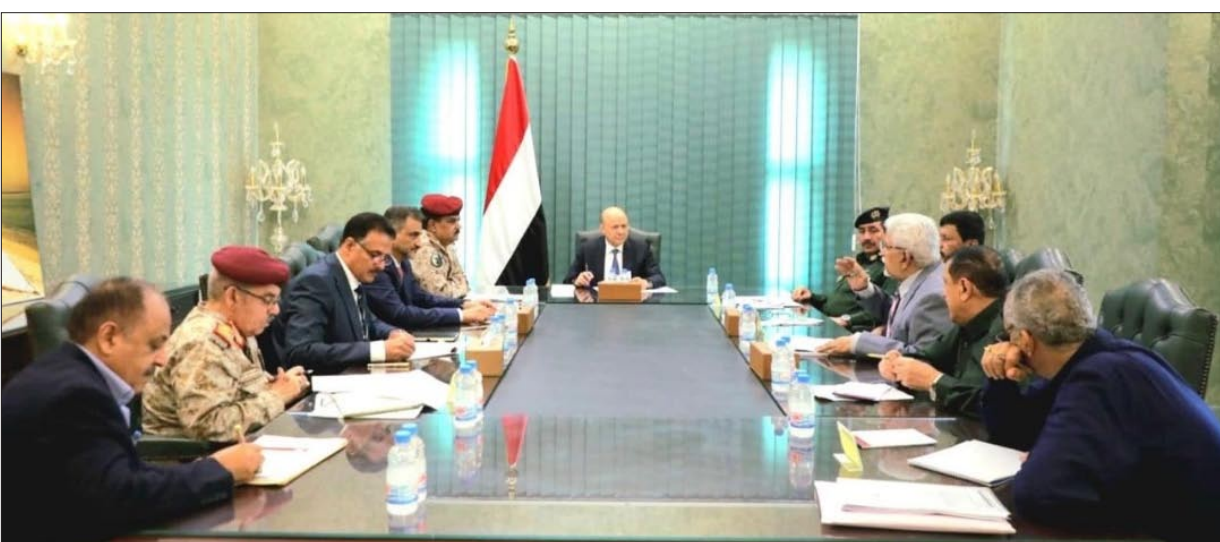
و الأسلحة، والمواد المخدرة.

إنفاذ خطة الإنقاذ

اجتماعات الرئيس العليمي في قصر معاشيق، تواصلت وذلك ببقاء آخر لرئيس مجلس الوزراء الدكتور احمد عوض بن مبارك، ورئيس الفريق الاقتصادي حسام الشرجبي ونائب رئيس الفريق عثمان الحدي، لمناقشة مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، والإجراءات المنسقة مع كافة السلطات لكبح التضخم، وتعزيز موقف العملة الوطنية. واستمع الاجتماع من رئيس الوزراء إلى احاطة جديدة حول متغيرات الوضع الاقتصادي والمالي، والنقدي، والتدخلات المقترحة لتحسين موقف العملة الوطنية، والحد من التأثيرات الجانبية للتقلبات السعرية على الأوضاع المعيشية، والخدمية.

وتطرق الاجتماع إلى الجهود المطلوبة لمكافحة التهريب بكافة أشكاله، وتفعيل القوانين المحفزة لدور الأجهزة المعنية في المنافذ السيادية، وتعزيز حضورها في حماية المنتجات، والصناعات الوطنية. وشدد الاجتماع في هذا السياق على حزمة من الإجراءات والتدابير اللازمة لمحاصرة عجز الموازنة العامة، وردع المضاربين بالعملات، وترشيد فاتورة الاستيراد والسيطرة على العرض النقدي ومراقبته، وتفعيل أجهزة الضبط وسلطات انفاذ القانون دعماً لاستقلالية البنك المركزي وسياساته القانونية في إدارة القطاع المصرفي.

وفي الاجتماع جدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي التأكيد على التسريع بإنفاذ خطة الإنقاذ الاقتصادي، والحد من تداعيات الانقسام النقدي الذي فرضته المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني. كما جدد التأكيد على دور الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والشركاء الاقليميين، والدوليين في دعم جهود الحكومة من أجل الوفاء بالتزاماتها الحتمية، وفي المقدمة دفع رواتب الموظفين، وتأمين السلع، والخدمات الأساسية، وسبل العيش الكريم لملايين اليمنيين في جميع أنحاء البلاد.

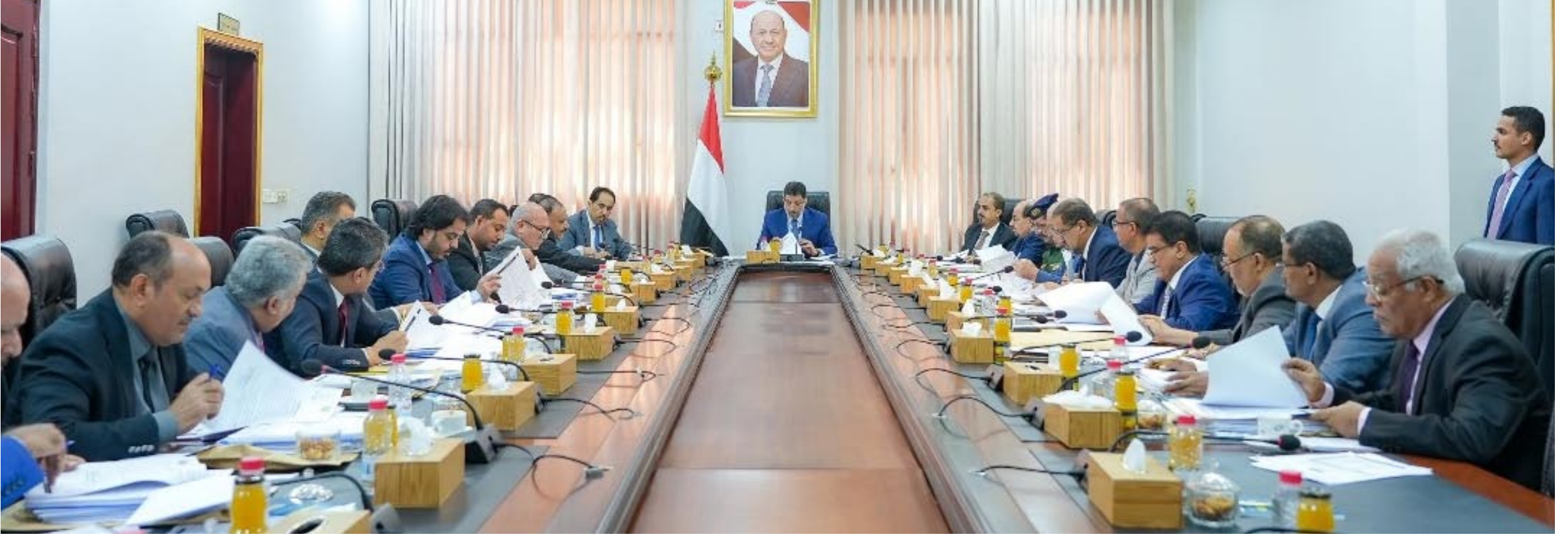


النكهة العربية بشكل جديد..

Smoking causes early death

كماران أدفانس المطور

الآن في الأسواق



مجلس الوزراء يعقد اجتماعاً لتنفيذ التوجيهات الرئاسية والاجتماعات المكثفة المنعقدة في عدن تكامل في مواجهة التحديات الاقتصادية

الحكومة تناشد الأشقاء دعم جهود الدولة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضبط أسعار الصرف تطبيق صارم لترشيد فاتورة الاستيراد إسناد جهود البنك المركزي وسياساته القانونية

الإنسانية، إضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأطراف لمنع ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

وأطلع مجلس الوزراء، على تقرير بشأن مستوى تحصيل الموارد المالية الذاتية للسلطة المحلية (محلي- مشترك) للنصف الأول من العام المالي ٢٠٢٤م على مستوى المحافظات المحررة، والمقدم من وزير الإدارة المحلية.. حيث أوضح التقرير أن المبالغ المحصلة من الموارد المحلية والمشاركة بلغت ٢٠ مليار و١١ مليون و٣٢٧ ألف ريال، وبزيادة عن الربط التقديري لذات الفترة بمبلغ ٦ مليارات و٤٧٦ مليون و٦٩٩ ألف ريال وبنسبة زيادة ٤٨ بالمائة، وزيادة عن المحصل في النصف الأول من العام الماضي بلغ مليار و٢٥٢ مليون و٧٤٢ ألف ريال وبنسبة زيادة ٧ بالمائة.

وتضمن التقرير الاختلالات القائمة في مستوى تحصيل الموارد المحلية، وأكد المجلس بهذا الخصوص دعمه للإجراءات العملية اللازمة لتحصيل الموارد العامة المشتركة وفقاً للقانون السلطة المحلية.

وجدد مجلس الوزراء، الدعوة إلى ضرورة الإيقاف الفوري للدعوى الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان وتنفيذ القرارات الأممية الخاصة بوقف إطلاق النار ونفاذ المساعدات.. مشدداً على ضرورة إنهاء معاناة المدنيين في غزة وتوقف إسرائيل فوراً عن استهداف وترويع المدنيين وانتهاك أبسط قواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.. مؤكداً الموقف الثابت لليمن في حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، والمبادرة العربية للسلام، ودعم الدولة اللبنانية، وسيادتها وحققها الحصري في احتكار السلاح، وقراري السلم والحرب.

وأشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بما إنجزته اللجنة الأمنية والعسكرية خلال فترة عملها الماضية، وتوصياتها الحريصة على تنفيذ موجبات القانون، وتحسين قدرات القوات المسلحة والأمن، وأوضاع منتسبيها على كافة المستويات. ووجدت فخامة الرئيس، دعم مجلس القيادة الرئاسي الكامل للجنة الأمنية والعسكرية، من أجل اتمام مهامها المشمولة بقرار تشكيلها على أكمل وجه.

ويهدف البروتوكول إلى منع ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال وحماية ضحايا جرائم الاتجار ومساعدتهم مع كفاءة حقوقهم

تشديد الإجراءات في المنافذ لمنع تهريب العملة الأجنبية

٤٠ من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦م من القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤م بشأن الجرائم والعقوبات والخاصة بالديارات والأروش، بناءً على المقترح المقدم من مجلس القضاء الأعلى.. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

وصادق مجلس الوزراء، على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.. ووجه باستكمال الإجراءات اللازمة.

ويهدف البروتوكول إلى منع ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال وحماية ضحايا جرائم الاتجار ومساعدتهم مع كفاءة حقوقهم

الاحتية.. مشدداً على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع البنك المركزي اليمني في الاجتماعات مع دولة رئيس الوزراء لتنسيق السياسات المالية والنقدية والتدابير اللازمة لضبط أسعار الصرف، إضافة إلى سرعة صرف مرتبات موظفي الدولة المتأخرة.

واستعرض مجلس الوزراء، عدد من المواضيع والمستجدات في الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية، والتعاطي مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وتداعياتها المحتملة على اليمن، إضافة إلى الاستحقاقات المطلوبة لمواجهة مخاطر مليشيا الحوثي الإرهابية والتنظيمات المتخادمة معها.

ووضع دولة رئيس الوزراء، أعضاء المجلس، أمام صورة شاملة عن التطورات السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، وموقف الدولة والحكومة منها، بما في ذلك التصعيد الإسرائيلي في فلسطين ولبنان والهجمات الإرهابية الحوثية على السفن التجارية والملاحة الدولية، وجهود السلام، والاستعداد لكل المتغيرات.. مشيراً إلى نتائج اللقاء مع سفراء الاتحاد الأوروبي وروسيا وعدد من الدول اثناء زيارتهم لعدن، والتحركات الإقليمية والدولية لاستمرار بقاء ملف اليمن ضمن أولويات الاهتمام الدولي.

وظرف الدكتور أحمد عوض بن مبارك، إلى تحركات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والبنك المركزي اليمني لوضع حد لانخفاض سعر صرف العملة الوطنية وما يرتبط بذلك من تداعيات وتأثيرات، والتوجهات الصادرة من فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وأهمية العمل على تنفيذها.

ووافق مجلس الوزراء، على مشروع تعديل المادة



ردع المضاربين والسيطرة على العرض النقدي ومراقبته

عن تطلعه من شركاء اليمن وفي المقدمة الأشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة دعم جهود الدولة والحكومة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وضبط أسعار صرف العملة الوطنية بسبب استمرار توقف الصادرات النفطية، وارتفاع أسعار الشحن البحري وتداعياتها الكارثية على الأوضاع المعيشية التي فاقمتها الهجمات الإرهابية لمليشيا الحوثي.

وشدد مجلس الوزراء، على التطبيق الصارم لترشيد فاتورة الاستيراد وتنظيم الطلب على العملة الصعبة، وإسناد جهود البنك المركزي اليمني وسياساته القانونية في عملية الرقابة على البنوك وإدارة القطاع المصرفي وردع المضاربين بالعملة والسيطرة على العرض النقدي ومراقبته.. موجهاً الوزارات والجهات المعنية كل فيما يخصها بحتم مسؤولياتها في الرقابة الصارمة على أسعار السلع والخدمات والسيطرة على معدلات التضخم.

وأكد المجلس، على مضاعفة تشديد الإجراءات في المنافذ لمنع عمليات تهريب العملة الأجنبية، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية لمنع الاختلالات والمضاربه في سعر الصرف... لافتاً إلى المضي في تنفيذ أولويات الحكومة ومسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وتعزيز نهج الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتحسين وصول الدولة إلى مواردها العامة، وضمان استمرار الوفاء بالتزاماتها

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه، الاثنين، بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، أمام المتغيرات المتعلقة بأسعار الصرف، والإجراءات الكفيلة بتحقيق استقرار سعر العملة الوطنية، واحتواء تداعياتها المؤثرة على معيشة وحيات المواطنين.

إيجاز منابغات

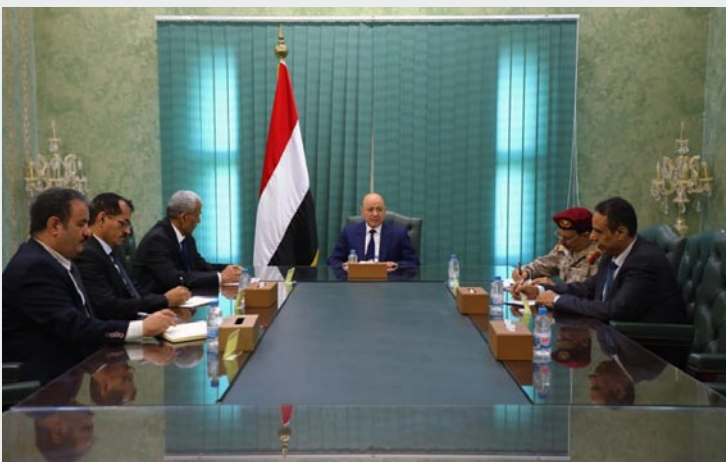
دعم رئاسي للجنة الأمنية والعسكرية

اجتمع فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العلمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الاثنين، برئاسة اللجنة الأمنية والعسكرية المشتركة بموجب إعلان نقل السلطة.

واستمع رئيس مجلس القيادة الرئاسي من رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية الفريق هيثم قاسم طاهر، ونائب أعضاء اللجنة إلى تقرير جديد حول مسار عمل اللجنة، والإجراءات المطلوبة لإنفاذ توصياتها، وتحقيق هدف تكامل القوات المسلحة المنصوص عليه في إعلان نقل السلطة.

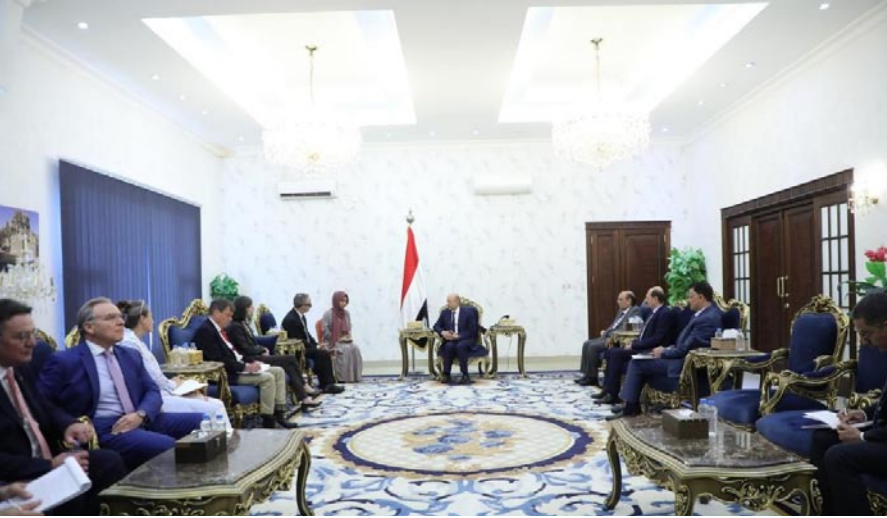
وأشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بما إنجزته اللجنة الأمنية والعسكرية خلال فترة عملها الماضية، وتوصياتها الحريصة على تنفيذ موجبات القانون، وتحسين قدرات القوات المسلحة والأمن، وأوضاع منتسبيها على كافة المستويات.

وجدت فخامة الرئيس، دعم مجلس القيادة الرئاسي الكامل للجنة الأمنية والعسكرية، من أجل اتمام مهامها المشمولة بقرار تشكيلها على أكمل وجه.



الرئيس العليمي يؤكد خلال استقباله عدد الدبلوماسيين الأوروبيين والغربيين تمسك مجلس القيادة بالقرار 2216

خارطة طريق مثلى لإحلال السلام في اليمن



موسكو في عدن. وأشاد الرئيس بالعلاقات الثنائية العريقة بين الجمهورية اليمنية، وجمهورية روسيا الاتحادية، التي يعود تاريخها إلى نحو تسعة عقود، والحرص المشترك على توسيعها وتعزيزها في مختلف المجالات. وأعرب فخامة الرئيس، عن ثقته بأن يقود استئناف عمل السفارة الروسية من العاصمة المؤقتة عدن إلى الدفع قداماً بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وتعزيز وحدة المجتمع الدولي إلى جانب الشعب اليمني، وتطلعاته في استعادة مؤسسات الدولة، والسلام والاستقرار، وردع انتهاكات المليشيات الحوثية الإرهابية للقانون الدولي وحرية التجارة العالمية.

والاستقرار، والتنمية.

كما استقبل الرئيس العليمي، مدير دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة خارجية جمهورية روسيا الاتحادية، الكسندر كينشاك، والوفد المرافق له. وفي اللقاء، رحب رئيس مجلس القيادة الرئاسي بالوفد الروسي الذي يزور العاصمة المؤقتة عدن في سياق الاتصالات الجارية لإحياء اللجان الوزارية المشتركة، وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، بما في ذلك استئناف أعمال سفارة

معاشيق المبعوثة النرويجية الخاصة لليمن هايدي جوهانسون. وتطرق اللقاء، إلى المستجدات اليمنية، والجهود الإقليمية والدولية لدفع المليشيات الحوثية نحو التعاطي الجاد مع المساعي الراحمة لإحياء مسار السلام، وردع هجماتها الإرهابية على المنشآت النفطية، والأعيان المدنية، وخطوط الملاحة الدولية التي فاقتت من تدور الأوضاع المعيشية في اليمن والمنطقة. وفي اللقاء أشاد فخامة الرئيس بموقف ملكة النرويج والي جانب الشعب اليمني، وقيادته السياسية وتطلعاته لاستعادة مؤسسات الدولة، والسلام

من جانبهم أكد سفراء الاتحاد الأوروبي، استمرار دعم بلدانهم الكامل لمجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، والمضي في توسيع التمثيل الدبلوماسي للدول الأوروبية في العاصمة المؤقتة عدن، وتعزيز حضورها الإنساني والإنساني على كافة المستويات. وأشاد السفراء الأوروبيون بموقف مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة وتعاطيهم الإيجابي مع جهود السلام، ومبادرات خفض التصعيد التي ترعاها الأمم المتحدة.

كما استقبل الرئيس العليمي في اليوم ذاته بقصر

استقبال فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الأربعاء الماضي، بقصر معاشيق في العاصمة المؤقتة عدن، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن جبرائيل مونيرا فينالييس،

وسفراء فرنسا، ألمانيا، هولندا، رومانيا، واليونان، وذلك بحضور مستشار رئيس مجلس القيادة المهندس حيدر ابوبكر العطاس. وفي اللقاء وضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، السفراء الأوروبيين أمام تطورات الأوضاع على الساحة الوطنية، والجهود المطلوبة لاستعادة مسار السلام القائم على المرجعيات المتفق عليها وطنياً واقليمياً، ودولياً وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦. وجدد فخامته تمسك مجلس القيادة والحكومة بقرار مجلس الامن ٢٢١٦ باعتباره خارطة طريق مثلى لإحلال السلام والاستقرار في اليمن، مؤكداً في هذا السياق الدعم الكامل للجهود التي يقودها الأشقاء في المملكة العربية السعودية، من أجل إطلاق عملية سياسية شاملة، وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب اليمني التي فاقتها الهجمات الإرهابية الحوثية على المنشآت النفطية، وخطوط الملاحة الدولية. وتطرق اللقاء، إلى مسار الإصلاحات الاقتصادية، والإدارية، والتدخلات الأوروبية المطلوبة لدعم الاقتصاد اليمني، ومضاعفة تعهداتها الإنسانية، والإنسانية في مختلف المجالات.

مليشيا الحوثي تفرض المزيد من الجبايات نهب مضاعف لتمويل العمليات الإرهابية

الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتعويض الضربات التي تلقتها المنظومة المالية لمليشيا «حزب الله» اللبناني، ما يفاقم الوضع الاقتصادي الكارثي في مناطق سيطرتها ويزيد من المعاناة الإنسانية.

وأوضح معمر الإيراني في تصريح صحفي، أن مليشيا الحوثي ضاعفت منذ مطلع سبتمبر المنصرم، الضرائب والجمارك ١٠٠ بالمائة على تجار الملابس الجاهزة والأقمشة والأحذية والحفائب في المناطق الخاضعة بالهوية لسيطرتها. مشيراً إلى أن التقارير تشير إلى أن المليشيا تفرض ٣٠ مليون ريال يمني لكل شاحنة تجارية، بزيادة ٥٠ بالمائة مقارنة بـ ٢٠ مليون ريال في ٢٠٢٣، و ٢٠٠٪ مقارنة بـ ١٠ ملايين ريال في ٢٠٢٢، في مقابل تبلغ الرسوم على الشاحنات التجارية المتأصلة في المناطق المحررة ١ مليون ريال بنسبة أقل من ٩٧ بالمائة.

وأشار الإيراني إلى أن مليشيا الحوثي لم تقف عند هذا الحد، حيث كثفت من الضرائب غير الرسمية على الشركات التجارية والمستثمرين، وقامت في يوليو الماضي بإغلاق ومهاجمة (١،١٦١) شركة وتجاراً وشركة في العاصمة صنعاء، والاعتداء على ٩٠ من أصحاب المحلات والعمال، بالتزامن مع استمرارها في فرض رسوم ضريبية وجبرمكية مضاعفة في المنافذ البرية لمنع حركة البضائع التجارية والنقلات بين المناطق المحررة ومناطق سيطرتها، وإجبار التجار على وقف الاستيراد من ميناء عدن، وإعادة توجيه الواردات عبر ميناء الحديدة.

وأكد الإيراني أن القطاع الخاص تعرض لعمليات ابتزاز وتضييق مستمر من مليشيا الحوثي، عبر إغلاق ومصادرة مئات الشركات والمصانع والمنشآت التجارية، وفرض جبايات ورسوم وغرامات تصفية وغير قانونية، واحتجاز البضائع في المنافذ والتصرف بها وبيعها، وفرض قوائم سرعية، الأمر الذي أدى لإفلاس الشركات والتجار، ونزوح رأس المال الوطني خارج البلد، وفقدان مئات الآلاف لوظائفهم، ضمن مخططات لتجريف القطاع الخاص والقضاء على البيوت التجارية المعروفة، لصالح شركات ومستثمرين تابعين لها، بهدف السيطرة على القطاع التجاري، والتحكم بالاقتصاد الوطني.

وطالب الإيراني المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومبعوثها الخاص، بالتحرك بشكل عاجل لوقف هذا الاستغلال الممنهج للقطاعات الاقتصادية، والضغط على مليشيا الحوثي لوقف استهداف الشركات الوطنية وتحويلها لأدوات تمويل غير مشروع لانشطتها الإرهابية، كما يجب توجيه الجهود نحو تصنيف مليشيا الحوثي «منظمة إرهابية عالمية»، وتعزيز الدعوات لتجميد أصولها، وملاحقة قادتها أمام المحاكم الدولية، وتجفيف منابع تمويلها، وإعادة توجيه الإيرادات المهدورة لصف مرتبتي موظفي الدولة وتحسين الظروف المعيشية للميمنين.

قالت منظمة دولية إن سلطات الحوثيين تواصل تكثيف جهودها لزيادة الإيرادات وتجديد احتياطات النقد المستنزفة من خلال الضرائب المفروضة على البضائع التي تصل إلى تلك المناطق.

حاء ذلك في تقرير لشبكة أنظمة التحذير المبكر من المجاعة (FEWS NET)، حول الوضع الإنساني في اليمن، محذرة من تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد نتيجة استمرار الصراع الداخلي. وأضاف التقرير أنه «اعتباراً من ١ سبتمبر (الماضي)، زادت السلطات (صنعاء) بشكل كبير الضرائب على الملابس والأحذية والحفائب المستوردة».

وقال: «تفرض الآن ضرائب بمقدار ٣٠ مليون ريال يمني (بالعملة التي تسيطر عليها صنعاء) لكل شاحنة تجارية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٠ بالمائة مقارنة بـ ٢٠ مليون ريال يمني لكل شاحنة في ٢٠٢٣ وزيادة بنسبة ٢٠٠ بالمائة مقارنة بـ ١٠ مليون ريال يمني لكل شاحنة في ٢٠٢٢».

وأشار إلى أنه «في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً، الضرائب الرسمية على الشاحنات التجارية المماثلة أقل بنسبة ٩٧ بالمائة، حيث تبلغ مليون ريال يمني لكل شاحنة بالعملة المعاداة».

وأكد التقرير أن «السلطات في صنعاء تستمر في منع حركة جميع البضائع التجارية إلى أراضيها التي تم استيرادها عبر الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً، في محاولة لإعادة توجيه الواردات عبر موانئ البحر الأحمر»، كما أكد أنها تكثف أيضاً فرض الضرائب غير الرسمية على الأعمال المحلية».

ونوه إلى أنه «في يوليو (الماضي)، أفادت التقارير أن ١،١٦١ متجراً وشركة في صنعاء تعرضت للغزو والابتزاز والإغلاق من قبل مسؤولي السلطات، في حين تعرض حوالي ٩٠ من الملاك والعمال للاعتداء».

ونوه التقرير إلى أنه «من المحتمل أن يواجه التجار خسائر في الأرباح، ومن المرجح أن تفقد بعض الأسر التي تعتمد سبل عيشها على هذه سلاسل الإمداد والتسويق فرص كسب الدخل».

في السياق، حذر وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإيراني، من قيام مليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لإيران، بفرض مزيد من الجبايات والاتاوات والرسوم غير القانونية على التجار والمواطنين، لتنمية إيراداتها، وتوجيهها لتعزيز قدراتها القتالية، وتمويل أنشطتها الإرهابية التي ترزق

توجيهات حكومية بوقف البناء في الأراضي الزراعية والمحميات والمتنفسات



عدن- سيانث

تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن.. مؤكداً على الاستفادة من الإمكانيات الواعدة للقطاعات الزراعي والسمكي والتفكير بطريقة مختلفة في خلق شراكات سواء مع الدول أو القطاع الخاص وإيجاد استثمارات ومشاريع، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

وأشار الدكتور أحمد عوض بن مبارك، إلى الدور المعول على قيادات وكوادر الوزارة لإنشاء توجهات الحكومة في تنفيذ الإصلاحات والأولويات الخمس الرئيسية التي تركز عليها، وبينها القطاع الزراعي والسمكي، وأهمية العمل على إنشاء نماذج امتياز وتحقيق نتائج مباشرة في هذا الجانب.. فضلاً عن الجهود الكبيرة التي تبذلها قيادة الوزارة وكوادرها لتحسين الأداء وضروة الاستمرار في رفع وتيرة الإنجاز واستعداد الحكومة لحشد كل الدعم الممكن لتحقيق إنجازات في القطاعين الزراعي والسمكي.

وقال « يجب أن نضع الأداء على كل المستويات من أجل الاستغلال الأمثل للموارد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن توقف تصدير النفط الخام، واستمرار الهجمات الإرهابية الحوثية على السفن التجارية والملاحة الدولية، والتركيز على ما يمكن أن نقوم به للنهوض بالقطاعات الواعدة وفي مقدمتها الزراعة والأسماك». وتطرق رئيس الوزراء، إلى التطورات الاقتصادية والمتغيرات الأخيرة في وضع العملة الوطنية وأسبابها، وما تقوم به

ترأس رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، أمس الأحد، في مقر وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، بالعاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً موسعاً، لقيادات الوزارة والهيئات والمؤسسات التابعة لها في القطاعين الزراعي والسمكي.

وكرس الاجتماع، لمناقشة الرؤى والأفكار لتعزيز دور القطاعين الزراعي والسمكي في تنمية الموارد ودعم الاقتصاد الوطني، والمشاريع الممكنة تنفيذها في هذا القطاع الذي يعد ضمن الأولويات الخمس الرئيسية لعمل الحكومة، لإنسان جهود التعاطي مع التحديات الراهنة وتعزيز الاستفادة من القطاعات الواعدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

كما تم تداول المقترحات الراحمة إلى معالجة تحديات الأمن الغذائي، بما في ذلك توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وتطوير مراكز الأرزال السمكي وقطاع الصيد.

ويوجه دولة رئيس الوزراء الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ووزارة الزراعة، بمنع تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي ومخططات سكنية في عموم محافظات الجمهورية، وضروة الحفاظ على الرقعة الزراعية وتوسيعها واستصلاح الأراضي ووقف التعديلات والحفاظ على المحميات الطبيعية في جميع المحافظات ومنع البناء في الشواطئ والمتنفسات العامة



استشهاد وإصابة 7 جنود بانفجار عبوة ناسفة في أبين

استشهد جندي وأصيب ٦ آخرين، صباح الاثنين، إثر انفجار عبوة ناسفة في محافظة أبين جنوبي البلاد.

وقالت مصادر عسكرية: إن عبوة ناسفة استهدفت دورية تابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي في منطقة مفرق كوكب ومقرن بمديرية مودية، محافظة أبين.

وأضافت المصادر أن الانفجار أسفر عن مقتل جندي على الأقل وإصابة ستة آخرين، نقلوا جميعاً إلى مستشفيات المدينة لتلقي العلاج.





إجلاء موظفي السفارة اليمنية في لبنان

والإداريين في السفارة، حسب ما أفاد مسؤول صحيفة «عرب نيوز» السعودية. وأضافت المصادر أن الحكومة نقلت أول مجموعة من اليمنيين العالقين وعددهم ثمانية من بيروت إلى عدن عبر مطار عَمَّانَ، فيما يجري الترتيب لإجلاء ٢٣ آخرين سجلوا أسماءهم لدى السفارة.

أجلت الحكومة اليمنية، الأحد، غالبية بعثتها الدبلوماسية من بيروت، مع تدهور الأوضاع الأمنية في العاصمة اللبنانية. وقالت مصادر إعلامية، إن السفير اليمني عبدالله الدعيس وعدداً كبيراً من الدبلوماسيين غادروا بيروت خلال الأيام القليلة الماضية، فيما بقي بعض الموظفين القنصليين

نجاح زراعة حالب لطفلة في حضرموت



الطاقم الطبي الذي بذل أقصى جهوده في سبيل نجاح العملية. وتعتبر هذه العملية بحسب مسؤول بالمستشفى، من اصعب العمليات الجراحية التي كشفت قدرة الطاقم الطبي من توظيف المعدات والاجهزة المتوفرة بالمستشفى لتحقيق هذا النجاح العلمي.

نجح طاقم طبي بمستشفى صالح بابكر الخيري، بمديرية وادي العين وحورة بمحافظة حضرموت، من زراعة حالب لطفلة تبلغ سبع سنوات. وينجح هذه العملية الجراحية التي استغرق إجرائها ساعتين ونصف، تنتهي معاناة الطفلة وتستعيد ابتسامتها من جديد بعد توفيق

شخص يقتل زوجته بطريقة وحشية بالضالع

وحسب المصادر فإن شخص قام بتقطيع زوجته بعد قتلها الى قطع صغيرة في محاولة من التخلص من الجثة، قبل أن يذهب لتعاطي القات وكان شيء لم يحدث.

قالت مصادر إعلامية أن سلطات الأمن ضبطت شخصا اقدم على قتل زوجته بطريقة وحشية في محافظة الضالع وسط البلاد.

اتفاقية لتأهيل 200 معلم ومعلمة في عدن وحضرموت وتعز

وزير التربية والتعليم طارق العكبري والمشراف العام على البرنامج السعودي لتعمية وإعمار اليمن، سفير السعودية لدى اليمن، محمد آل جابر، على تمويل البرنامج السعودي ومجموعة هائل سعيد للمشروع على أن يتفذه معهد الملك عبدالله وبرنامج التنمية الإنسانية.



ويهدف المشروع الذي يستمر عاماً كاملاً إلى تأهيل ٢٠٠ معلم ومعلمة لآسبابهم مجموعة من الكفايات والمهارات التخصصية، وتقديم الشهادات الدولية المهنية في التدريس، للمساهمة في رفع قدراتهم وممارساتهم للأدوار المهنية بكفاءة وفعالية، وتحقيق مستوى نمو مهني متطور، ويساهم المشروع في رفع كفاءة المعلمين والمعلمات بالمحافظات المستهدفة، وتعزيز كفاءة العملية التعليمية التي تنعكس إيجاباً على مخرجات الطلاب والطالبات، وتوفير فرص العمل لدى الفئة المستهدفة من المعلمين.

ومجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، وبرنامج التنمية الإنسانية، لتنفيذ مشروع تأهيل ٢٠٠ معلم ومعلمة في محافظات عدن وحضرموت وتعز.

جري الأحد، في العاصمة السعودية الرياض التوقيع على اتفاقية بين جامعة الملك سعود بمعهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية، والبرنامج السعودي لتعمية وإعمار اليمن، وتنص الاتفاقية التي حضر توقيعها

الهلل القطري يطلق مشروعاً جديداً لمكافحة الكوليرا في اليمن



الأدوية والمستلزمات الطبية وأدوات النظافة والتعقيم والفحص السريع، وتغطية الحواجز المادية للكادرات الصحي، وتدريب المتطوعين لنشر الوعي الصحي، إضافة إلى توزيع فلاتر تنقية المياه على والتجمعات السكانية القريبة، وتوفير ٢٠٠ أسرة.

متكامل لتشغيله مراكز كوليبرا (DTC) لعلاج الإس الات المائنة الحادة، وإنشاء ٢١ زاوية إرواء (ORTS/ORCs) لتوفير خدمات العلاج والوقاية والإحالة ونشر الوعي الصحي في المرافق المستدفة والتجمعات السكانية القريبة، وتوفير

دشن الهلال الأحمر القطري مشروعاً جديداً لمكافحة وباء الكوليرا والحد من انتشاره في ٦ محافظات يمنية، بقيمة ما يقرب من نصف مليون دولار.

وقال الهلال القطري، في بيان صحفي، إنه أطلق مشروع «استجابة الطوارئ المتكاملة للكوليرا في اليمن»، والذي يستهدف محافظات أمانة العاصمة وصنعاء وتعز وحجة والحديدة والضالع، بتكلفة قدرها ١,٨٢٥,٠٠٠ ريال قطري (ما يعادل ٤٩٢,٧٥٠ دولار) يتمويل من صندوق قطر للتنمية (QFFD). وأضاف البيان أن المشروع، الذي يستمر على مدى ثلاثة أشهر، يهدف إلى تعزيز القدرات الطبية في ٢٦ مرفقاً طبياً لمكافحة الوباء والحد من انتشاره في المناطق ذات الأولوية العالية للاستجابة والكثافة السكانية الأكثر تضرراً في المحافظات المستهدفة.

كما يتضمن المشروع تقديم دعم طبي

الأخيرة

البنين 18 ربيع الثاني 1446 هـ 21 أكتوبر 2024 م العدد (68)

إيجار



أكثر من 1700 نازح تركوا مساكنهم ولجأوا للمخيمات



أكد تقرير حكومي أن أكثر من ١٧٠٠ نازح في محافظة مأرب، أجبروا على ترك منازلهم المستأجرة ولجأوا إلى مخيمات النزوح في المحافظة خلال الشهر الماضي، جراء تراكم الإيجارات عليهم. وقالت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين بمحافظة مأرب في تقرير تتبع النزوح والمغادرة، أصدرته الأحد، إن فريق مزودي المعلومات التابع لها رصد نزوح ٢٦٣ أسرة تتألف من ١,٧٤١ شخصاً، من منازلها المستأجرة إلى مخيمات النزوح المنتشرة في المحافظة، خلال شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤، وفقاً لموقع «يمن فيوتشر».

وأضاف التقرير أن أسباب مغادرة هذه الأسر يعود إلى أوضاعها الاقتصادية المتردية نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، والتهديدات بالطردهم لعدم قدرتها على دفع الإيجارات المترتبة عليها، وعدم توفر مصادر دخل مستدامة لها، إضافة إلى ضعف الاستجابة الإنسانية، وقلة مشاريع المساعدات النقدية المخصصة للأسر النازحة في المنازل المستأجرة.

وأشارت الوحدة التنفيذية إلى أن هذه الأسر النازحة بحاجة ماسة إلى تدخلات عاجلة في توفير الاحتياجات الأساسية من المأوى والمواد الغذائية وغير الغذائية، واعتماد مشاريع في مجال سبل العيش تؤمن لها مصدر دخل مستدام، وتوفير المساعدات النقدية لتغطية احتياجاتها في منازلها المستأجرة وبما يحول دون طردها.

وأوضح التقرير أن مأرب سجلت ١١٨ أسرة نازحة جديدة تتكون من ٧١٦ شخصاً، في سبتمبر الماضي، ٦١٪ منهم في مركز المحافظة، وبعدها ٧٢ أسرة (٤٥٤ شخصاً)، فيما ذهبت ٤١ أسرة (٢٢٨ شخصاً) إلى مديرية الوادي، بينما استقبلت مديرية حريب ه أسر (٣٤ شخصاً).

15 قاضية يمنية تشارك في ورشة حول إدارة العدالة

وإتفاقية السيداء. إضافة إلى تجارب النساء القانونيات في الدول المستهدفة من البرنامج والخبرات من مملكة هولندا، إلى جانب تلقي مهارات القيادة الشخصية والتشبيك والتعامل مع الإعلام، والإطلاع الميداني على عمل المؤسسات العدالة في الأردن.

وترأس الوفد اليمني القاضية صباح العلواني، عضو مجلس القضاء الأعلى.

شاركت ١٥ قاضية يمنية في الورشة التدريبية لقاضيات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي انطلقت في العاصمة الأردنية عمّان، حول موضوع إدارة العدالة.

ويهدف مركز التعاون الدولي الهولندي الذي يقيم هذه الورشة بدعم من وكالة المشاريع الهولندية، إلى إكساب المشاركات من اليمن ومصر والأردن معارف في القانون الدولي والمحاكم، والاحكام إلى العدالة في القوانين الشخصية والجناحية والوساطة القضائية.



CAC BANK

شاركنا الريادة

BANKI

كناك بنكي

راحة وتميز وسرعة أداء



الإدارة العامة - عدن الرقم المجاني 8000818 www.cacbank.com @officialcacbank